الأمم المتحدة

الجمعية العامة

الدورة الخامسة والثلاثون

الوثائق الرسمية

اللجنة الخامسة

الجلسة السادسة والعشرون

المعقودة يوم الثلاثاء

٢٨ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٨٠

الساعة ١٠/٣٠

نيويورك

UN LIBRARY

MAY 4 1981

UN/SA COLLECTION

محضر موجز للجلسة السادسة والعشرين

الرئيس: السيد بوخ فلوريس (المكسيك)

رئيس اللجنة الاستشارية لشؤون الادارة والميزانية: السيد مسيلي

المحتويات

البند ٩٣ من جدول الأعمال: الأزمة المالية للأمم المتحدة: تقرير لجنة المفاوضة المعنية بالأزمة المالية للأمم المتحدة (تابع)

البند ٩١ من جدول الأعمال: الميزانية البرنامجية لفترة السنتين ١٩٨٠-١٩٨١ (تابع)

اجراءات التخلص من الممتلكات

برنامج تدريب مترجمين تحريريين للغتين الانكليزية والفرنسية في اللجنة الاقتصادية لافريقيا

الآثار الادارية والمالية المترتبة على مشروع القرار الوارد في الوثيقة A/35/3/Add.5 بشأن البند ١٢ من جدول الأعمال (A/C.5/35/25)

التقديرات المنقحة المترتبة على مقررات المجلس الاقتصادي والاجتماعي في دورتيه العاديتين الأولى والثانية، ١٩٨٠ (الجزء الأول)

تكاليف الدعم للوكالات

../..

Distr. GENERAL
A/C.5/35/SR.26
27 April 1981
ARABIC
ORIGINAL: FRENCH

* هذه الوثيقة قابلة للتصويب. ويجب أن تدرج التصويبات في نسخة من الوثيقة وأن ترسل موقعة من قبل أحد أعضاء الوفد المعني في غضون شهر واحد من تاريخ النشر الى رئيس قسم تحرير الوثائق الرسمية: Chief, Official Records Editing Section, room A-3550, 866 United Nations Plaza (Alcoa Building).

وستصدر التصويبات بعد نهاية الدورة في ملزمة منفصلة لكل لجنة على حدة.

افتتحت الجلسة في الساعة ١٠/٣٥

البند ٩٣ من جدول الأعمال : الأزمة المالية للأمم المتحدة : تقرير لجنة المفاوضة المعنية بالأزمة المالية للأمم المتحدة (تابع) (A/C.5/34/44 و Corr.1 و A/C.5/35/13)

١ - السيد فارمر (استراليا) : قال ان من دواعي سرور وفده انه يعاود الاشتراك في مناقشة الأزمة المالية للأمم المتحدة ، وهي أزمة لم يُقدر بعد ، فيما يبدو ، مدى خطورتها ، بيد انه يتبين من الملاحظات التي أدلى بها مساعد الأمين العام للشؤون المالية أن الميزانية العادية قد بلغت الآن أقصى حدودها ، وانه سيفدو من الصعوبة بمكان ، ازاء تزايد معدل نمو العجز، ايجاد حل لمشكلة تنظيم النقد ؛ كذلك ذكر مساعد الأمين العام انه لم يعد بمقدور الأمم المتحدة أن تمول العجز المتنامي في عمليات صيانة السلم التي تقوم بها ، واستطرد قائلا ان البلدان التي توفر قوات لتلك العمليات ، وهي بلدان لا تدخل دائما في عداد أكثر البلدان ثراء ، تقدم ، في الواقع ، ائتمانا للمنظمة ، وهذا وضع يتسم بالاجحاف وينطوي أيضا على المخاطرة بأن تلك البلدان قد تجد نفسها مضطرة الى انهاء مشاركتها في عمليات صيانة السلم .

٢ - ومضى قائلا أن من الجوهري تحديد سبب هذه المشكلة ، التي تمس الأمم المتحدة بأسرها ؛ وان من رأى وفده أن المشكلة تنبع من قيام دول أعضاء معينة بالامساك ، بطريقة غير مشروعة ، عن دفع جانب من اشتراكاتها . وفضلا عن ذلك ، فان هذه الممارسة لا تقتصر على عمليات صيانة السلم ، فقد علمت اللجنة الخامسة أن بعض الدول الأعضاء قد رفض دفع نصيبه في تكاليف أنشطة أخرى وافقت عليها غالبية الدول الأعضاء .

٣ - وذكر أن بعض الوفود تزعم أن أحد الأسباب الحقيقية وراء الصعوبات المالية التي تجابهه المنظمة هو ارتفاع معدل نمو الميزانية بشكل غير مقبول ؛ وان وفده لا يقبل هذا التفسير ، ففي حين انه يشعر بنفس القلق الذي يساور الآخرين ازاء نمو الميزانية ، لا يسعه الا أن يذكر ان بعض الدول الأعضاء قد أمسك ، عمدا ، عن دفع جزء من اشتراكاته المقررة ، لأسباب لا يعتبرها كافية معظم المشتركين الذين يدفعون اشتراكاتهم بالكامل ، سواء وافقوا أم لم يوافقوا على كل قرار يتخذ بأغلبية الأصوات في الجمعية العامة .

٤ - واسترسل قائلا انه اذا اريد ايجاد حل دائم للمشكلة ، فمن الجلي انه يجب على كل البلدان أن تبدي قدرا أكبر من الارادة السياسية ؛ وأول مشكلة يتعين ايجاد حل لها هي مشكلة الامساك غير المشروع عن دفع الاشتراكات ، وان اللجنة الخامسة تبحث بعض مقترحات لجنة المفاوضة ، وهي اقتراحات كان يقصد منها أصلا أن تعرض معا كمجموعة واحدة ولكنها تعرض الآن كل على حدة ؛ وقال ان وفده لا يرغب في أن يرفض ، قبل الأوان ، أي مقترحات يمكن أن تؤدي الى تحسين الوضع المالي للمنظمة ، الا انه يتفق مع الوفد الايطالي على انه ينبغي ألا يكون لزاما على جميع أعضاء

(السيد فارمر، استراليا)

الأمم المتحدة بالكامل أن يتكبدوا نفقات ترفض قلة من هؤلاء الأعضاء أن تدفعها ، وان وفده مهتم أخيرا ، بسماع آراء الوفود الأخرى في المقترحات المقدمة من وفد باكستان .

٥ - السيد نط (كندا) : لاحظ أن اللجنة تستمع سنويا الى آراء تكاد تكون متماثلة من الوفود نفسها وانه من المستبعد الى حد كبير أن تتغير مواقف الوفود ازاء ما يعتبر قضية سياسية ؛ وان اللجنة قد استمعت أيضا الى الاستنتاجات التي خلص اليها مساعد الأمين العام للشؤون المالية ، وهي أن معدل نمو العجز في الميزانية العادية لا يفتأ يتزايد وان مسألة تنظيم التدفقات النقدية ستغدو مزعزعة أكثر فأكثر .

٦ - ومضى قائلا إن أشد اهتمامات حكومته الحاحا هي تأمين مقومات البقاء لعمليات صيانة السلم ، التي تعتبر من أهم الأنشطة التي تضطلع بها الأمم المتحدة ، وان مساعد الأمين العام قد وجه النظر الى أن المنظمة مدينة لتلك الحكومات التي تسهم بقوات وتتكبد ما يستلزمه ذلك الأمر من نفقات ؛ وان وفده يرغب في أن يؤكد على قيام عدد من البلدان النامية ببذل جهود غير عادية في سبيل المشاركة في تلك العمليات ، في حين تزعم بعض البلدان الأخرى ، التي تمسك عن دفع جزء من اشتراكاتها ، بانها تسهم في حفظ السلم والأمن الدوليين .

٧ - وقال ان وفده يشعر أيضا بالقلق لأن ممارسة الامتناع عن الدفع تمتد الآن لتشمل مجالات أخرى ، وبصفة خاصة المساعدة التقنية وتحويل النفقات التي كانت تمول فيما سبق من موارد خارجة عن الميزانية الى الميزانية العادية . ومن الواضح انه لا يمكن لكل الدول الأعضاء ، في منظمة بمثل هذا الحجم ، أن تتفق جميعها على برنامج الأمم المتحدة بكامله ؛ ومن الواضح ، في الوقت نفسه ، انه اذا لم تدفع كل دولة من الدول الأعضاء الا لتغطية تكاليف الأنشطة التي تميل اليها ، فان المنظمة ستتداعى .

٨ - واسترسل قائلا ان وفده لا يرغب في اتخاذ قرار متسرع بشأن التدابير المؤقتة لتحسين حالة التدفقات النقدية . فأولا ، يتعين على الأمين العام أن يبين بوضوح أن الأمم المتحدة غير قادرة على دفع المبالغ المستحقة عليها ، وهو الأمر الذى لم يفعله حتى الآن . وثانيا ، ان حكومته لا ترغب في مكافأة تلك الدول التي تمسك عن دفع جزء من اشتراكاتها بأن تفي هي بالتزامات تلك الدول . بيد انه يلزم ، على سبيل الأولوية ، ضمان المقومات المالية للأمم المتحدة ، وذكر ان وفده على استعداد للاشتراك في أى حوار يمكن أن يفضي الى ايجاد حل شامل لهذه المشكلة .

٩ - السيد دنيس (فرنسا) : قال انه ينبغي ، حسب رأيه ، تناول هذه المسألة بقصد تخفيض النفقات ، لا زيادة الايرادات ؛ وان وفده يرى ، بصفة خاصة ، ضرورة الحد ، الى أدنى قدر ممكن ، من النفقات على المساعدة التقنية في اطار الميزانية العادية .

١٠ - وذكر ، فيما يتعلق بامساك بعض الدول الأعضاء عن دفع جزء من اشتراكاتها ، ان وفده يرى ان هذا الاجراء يكون له ما يبرره عندما تتخذ ، انتهاكا لأحكام الميثاق ، قرارات تترتب عليها

(السيد دنيس ،فرنسا)

آثار مالية ؛ وان وفده على استعداد للتقيد برأى أغلبية الدول الأعضاء ، شريطة احترام أحكام الميثاق . وبناء عليه ، فان الحكومة الفرنسية ما فتئت تفرق بين عمليات صيانة السلم في الكونغو وبين قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان ، ذلك أن هذه القوة الأخيرة قد انشئت عملا بأحكام الميثاق ؛ كذلك أثارت حالة قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان مشكلة حساسة ، اذ أظهرت بجلاء ان القرار السياسي بانشاء قوة ما لصيانة السلم لا يكون دائما مقترنا بقرار عملي لتمويلها .

١١ - وقال ان الشكوك تساور وفده ازاء مقترحات وفد باكستان ، ذلك انها لن تساعد في مواجهة العجز الذى تعاني منه المنظمة ، بل انها ، في الواقع ، ستلقي على كاهل الدول التي تدفع اشتراكاتها بانتظام عبء نصيب تلك الدول التي تأبى الوفاء بالتزاماتها .

١٢ - السيد لحلو (المغرب) : قال انه تردد حتى الآن في الاشتراك في المناقشة بسبب ما تنطوى عليه من جوانب سياسية . فيبدو أن بعض البلدان الصناعية قد اتخذت موقفا سياسيا يحتم ، حسب قولها ، حجب جانب من اشتراكاتها ؛ ومن ناحية أخرى ، ترى بعض البلدان الصناعية الأخرى أن الجمعية العامة تحدد مرة واحدة وبصفة نهائية الأنصبة المقررة على الدول ولا تستطيع الرجوع في قرارها .

١٣ - وقال ان وفده يرى ، كما يرى عدد من وفود البلدان النامية ، أن رفض بلد ما دفع كل اشتراكاته لا ينم ، بالضرورة ، عن تطرف سياسي ، فجميع البلدان ، بلا استثناء ، تدين العدوان والاحتلال الأجنبيين ؛ بل ان البعض منها يمسك عن دفع جانب من اشتراكاته ، رغبة منه في ألا تؤدى عمليات الأمم المتحدة لصيانة السلم الى خدمة مصالح المعتدين ؛ ومن جهة أخرى ، فان البلدان التي تدفع المبلغ المقرر عليها بالكامل ، مثل المغرب ، لا تتغاضى ، بهذا العمل ،عن العدوان والاحتلال الأجنبيين .

١٤ - وذكر أن من رأى وفده انه ، ازاء أزمة مالية تحول دون تنفيذ قرارات الجمعية العامة ، فمن الأهمية ايجاد الحلول العملية التي تتسق مع المواقف السياسية التي تتخذها بعض الدول الأعضاء والتي لها ما يبررها التبرير التام . وبناء عليه ، فان وفده يؤيد مقترحات وفد باكستان الداعية الى مضاعفة صندوق رأس المال المتداول والى الاذن للأمين العام بنقل فوائض الميزانية الى حساب احتياطي وبايداع جزء من الايرادات المتحصلة في صندوق خاص للاحتياطي . ومن شأن الأنشطة الخاصة ، مثل اصدار الطوابع والميداليات أو بيع بطاقات التهنئة ، تمكين المجتمع الدولي بأسره من المشاركة في تمويل الأمم المتحدة ومن ثم تفادى شيء من الضغط المباشر الذى يمارسه بعض الممولين .

١٥ - الرئيس : قال ان وفد باكستان قد أبدى استعداده للتشاور مع الوفود المهتمة بمقترحاته بغية اعداد مشروع قرار .

البند ٩١ من جدول الأعمال : الميزانية البرنامجية لفترة السنتين ١٩٨٠-١٩٨١ (تابع)

اجراءات التخلص من الممتلكات (A/C.5/35/30)

١٦ - السيد مسيلي (رئيس اللجنة الاستشارية لشؤون الادارة والميزانية) : أشار الى أن تقرير الأمين العام عن اجراءات التخلص من الممتلكات (A/C.5/35/30) قد أعد استجابة لقرار الجمعية العامة ٣٤/٢٢٨ المؤرخ في ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٩ ؛ وان اللجنة الاستشارية قد نظرت في التقرير وتبادلت الآراء حول الموضوع مع ممثلي الأمين العام .

١٧ - واسترسل قائلا ان الأمين العام يصف ، في تقريره ، نظام ادارة الممتلكات ويبين بعض العوامل التي تؤثر في الايرادات الآتية من المبيعات ؛ ويوجز الأمين العام ، في الفقرة ١٥ من تقريره ، عددا من أساليب زيادة الايرادات الآتية من المبيعات .

١٨ - وذكر انه تبين للجنة الاستشارية ان تقرير الأمين العام لا يتضمن توصيات محددة تترتب عليها آثار مالية تستلزم اتخاذ أى قرار من جانب اللجنة الاستشارية ؛ ولهذا السبب فانها لم تقدم تقريرا مكتوبا عن هذه المسألة . ومع ذلك ، فان اللجنة الاستشارية توصي شفويا بأن تحيط اللجنة الخامسة علما بتقرير الأمين العام ، وبأن ترجو منه تنفيذ التوصيات الواردة في الفقرة ١٥ من تقريره ؛ كذلك ينبغي للجنة الخامسة أن تطلب الى الأمين العام أن يأخذ بتوصياته عند تقدير الايرادات في مقترحات الميزانية البرنامجية المقبلة مبتدئا بالمقترحات الخاصة بفترة السنتين ١٩٨٢-١٩٨٣ والتي ستنظر فيها اللجنة الاستشارية في عام ١٩٨١ . وعندئذ سيكون بوسع اللجنة الاستشارية أن تتبين الى أى حد أتاحت توصيات الأمين العام امكانية تحقيق زيادة في الايرادات الآتية من المبيعات .

١٩ - الرئيس : اقترح ، بناء على توصية اللجنة الاستشارية لشؤون الادارة والميزانية ، أن تحيط اللجنة الخامسة علما بتقرير الأمين العام وبالتقرير الذى قدمه شفويا رئيس اللجنة الاستشارية ، راجية من الأمين العام أن ينفذ التوصيات الواردة في الفقرة ١٥ من تقريره ، وأن يأخذ بتلك التوصيات عند وضع الميزانية البرنامجية لفترة السنتين ١٩٨٢-١٩٨٣ .

٢٠ - وقد تقرر ذلك .

برنامج تدريب مترجمين تحريريين للغتين الانكليزية والفرنسية في اللجنة الاقتصادية لافريقيا (A/C.5/35/29)

٢١ - السيد مسيلي (رئيس اللجنة الاستشارية لشؤون الادارة والميزانية) : أشار الى أن الجمعية العامة كانت قد أقرت في دورتها الرابعة والثلاثين اعتمادا بمبلغ ٣٦٢ ٣٠٠ دولار لبرنامج تدريب المترجمين التحريريين / محررى المحاضر الموجزة للغتين الانكليزية والفرنسية من أجل ملء الشواغر في اللجنة الاقتصادية لافريقيا ؛ وبالاضافة الى ذلك ، رجت الجمعية العامة من الأمين

العام أن يقدم اليها تقريرا مرحليا في دورتها الخامسة والثلاثين ؛ وهذا هو الغرض من تقرير الأمين العام الوارد في الوثيقة A/C.5/35/29 ، والذى يتضمن معلومات عن النتائج التي حققها حتى الآن برنامج التدريب . وذكر الأمين العام انه تنبغي مواصلة برنامج التدريب بالنظر الى الحاجة الى مترجمين تحريريين للغة الفرنسية في اللجنة الاقتصادية لافريقيا .

٢٢ - وقال ان اللجنة الاستشارية كانت قد خلصت الى انه ينبغي الاذن للأمين العام بالالتزام بجميع الأموال المرصودة للفترة ١٩٨٠-١٩٨١ ضمانا لتنفيذ البرنامج الثالث ، وأن يرجى منه تقديم تقرير آخر الى الجمعية العامة في دورتها السادسة والثلاثين يتضمن تقييما لنتائج الدورات التدريبية التي عقدت خلال فترتي السنتين ١٩٧٨-١٩٧٩ و ١٩٨٠-١٩٨١ ، كيما يتسنى للجنة الاستشارية واللجنة الخامسة استعراض المسألة قبل البت في الاذن باعتمادات أخرى لفترة السنتين ١٩٨٢-١٩٨٣ من أجل مواصلة البرنامج . وحسب المعلومات التي قدمها الأمين العام ، فان البرنامج التدريبي الرابع سيبدأ في نهاية عام ١٩٨١ وسيمول ، جزئيا ، من الأموال المخصصة للفترة ١٩٨٠-١٩٨١ .

٢٣ - السيد يوسف (الصومال) : أشار الى أنه لم يتلق في النهاية تدريبا كمترجمين تحريريين / محررى محاضر موجزه سوى ٩ من بين المرشحين الذين وجهت اليهم الدعوة لدخول الامتحان التنافسي للالتحاق بالدورة التدريبية والبالغ عددهم ١٣٠ مرشحا ، وهو الامتحان الذى أجرى في ٢١ مركزا تقع في جميع أرجاء العالم . وقد تقدم هؤلاء التسعة للامتحانات التنافسية الرسمية للامم المتحدة لتوظيف مترجمين تحريريين للغتين الفرنسية والانكليزية . ولم يثبت أهليتهم للتوظيف سوى أربعة : ثلاثة كمترجمين تحريريين للغة الفرنسية وواحد كمترجم تحريرى للغة الانكليزية . ومن ثم فقد كان الاختيار دقيقا تماما . وقال أنه يود أن يعرف تكلفة عملية الاختيار وتكلفة الدورة التدريبية نفسها .

٢٤ - السيد بيفين (مدير شعبة الميزانية) : ذكر أن المبلغ الوارد في الوثيقة A/C.5/35/29، وقدره ٣٦٢ ٣٠٠ دولار يتصل ، في معظمه ، بتكلفة الدورة التدريبية ويمثل المكافآت التي دفعت للمتدربين ومرتبات الموظفين الذين قاموا بتدريبهم . أما المصروفات التي تكبدها المرشحون ، وقت الامتحان التنافسي للالتحاق بالدورة التدريبية ، في سبيل الوصول الى أحد مراكز الامتحان البالغ عددها ٢١ مركزا ، فقد تحملها المرشحون أنفسهم .

٢٥ - السيد يوسف (الصومال) : أعرب عن اعتقاده بأن الاعتماد المرصود بمبلغ ٣٦٢ ٣٠٠ دولار لغرض التدريب كان ينبغي أن يسمح بتدريب عدد أكبر بكثير من المترجمين التحريريين .

٢٦ - السيد بايندورب (الولايات المتحدة الامريكية) : قال أنه يود أن يعرف مايتكلفه كل متدرب يجتاز بنجاح الامتحانات التنافسية الرسمية للامم المتحدة لتوظيف مترجمين تحريريين للغتين الفرنسية والانكليزية ؛ وأنه يخشى أن تكون التكلفة مرتفعة الى حد بعيد وأن لاتكون الموارد قد استخدمت ، تبعا لذلك ، على أفضل وجه ممكن .

٢٧ - السيد مسيلي (رئيس اللجنة الاستشارية لشؤون الادارة والميزانية) : قال أن هذه الحقيقة لم تغب عن بال اللجنة الاستشارية ، التي طلبت معلومات اضافية من الامانة العامة . ومما يدعو للأسف أن المعلومات التي قدمتها الامانة العامة تثير من الاسئلة مايزيد على ماتقدمه من أجوبة . ولهذا السبب ، رأت اللجنة الاستشارية ضرورة مطالبة الأمين العام باجراء تقييم في العام المقبل لنتائج البرامج التدريبية ، وهو تقييم لابد أن يكشف ، كما طلب ممثل الولايات المتحدة ، عما يتكلفه كل متدرب يجتاز الامتحانات التنافسية الرسمية للتوظيف في الامم المتحدة .

٢٨ - السيد بامبا (فولتا العليا) : قال انه يود أن يعرف الخطوات التي اتخذت بشأن المتدربين الخمسة الذين لم يجتازوا ، بعد الدورة التدريبية ، الامتحان التنافسي الرسمي للتوظيف في الامم المتحدة .

٢٩ - الرئيس : قال ان سؤال ممثل فولتا العليا سيرد عليه في الوقت المناسب .

٣٠ - الرئيس : اقترح أن تحيط اللجنة الخامسة علما بتقرير الأمين العام (A/C.5/35/29)وبالتقرير الذى قدمه شفويا رئيس اللجنة الاستشارية اللذين يطلبان من الجمعية العامة أن تأذن للامين العام بالالتزام بجميع الاموال المرصودة للبرنامج التدريبي الثالث ويدعوانه الى تقديم تقرير للجمعية ، في

(الرئيس)

دورتها السادسة والثلاثين ، يتضمن تقييما للبرامج التدريبية المعقودة اثناء فترتي السنتين ١٩٧٨-١٩٧٩ و ١٩٨٠ - ١٩٨١ ، كيما يتسنى لها استعراض المسألة قبل الاذن بمزيد من الاعتمادات للبرنامج التدريبي الرابع .

٣١ - وقد تقرر ذلك .

الآثار الادارية والمالية المترتبة على مشروع القرار الوارد في الوثيقة A/35/3/Add.5، بشأن البند ١٢ من جدول الاعمال (A/C.5/35/25)

٣٢ - السيد مسيلي (رئيس اللجنة الاستشارية لشؤون الادارة والميزانية) : قال ان الآثار المالية المترتبة على مشروع القرار الوارد في الوثيقة A/35/3/Add.5 ، والتي ستشمل عقد أربعة اجتماعات تقنية استشارية دون اقليمية تستند الى مختلف انواع برامج عقد النقل والمواصلات لافريقيا ، ستبلغ حسب تقرير الأمين العام ، ٢٥٠٦٠٠ دولار منها مبلغ ٢٢١١٠٠ دولار لخدمات المؤتمرات . وقد حاولت اللجنة الاستشارية أن تتبين ما اذا كان برنامج تدريب المترجمين التحريريين للغتين الانكليزية والفرنسية الجارى حاليا في اللجنة الاقتصادية لافريقيا سيتيح امكانية تعزيز تسهيلات الترجمة التحريرية في أقسام اللغات في اللجنة الاقتصادية لافريقيا . وتفيد المعلومات الموفرة أن البرنامج التدريبي في هذا الشأن لم يسفر عن زيادة الطاقة الحالية لاقسام الترجمة التحريرية في اللجنة الاقتصادية لافريقيا الى حد يبرر معه تخفيض التقدير الذى اقترحه الأمين العام . وبناء عليه فان اللجنة الاستشارية توصي بالموافقة على رصد اعتماد اضافي قدره ٢٥٠٦٠٠ دولار . ومع ذلك فانها ترى أنه سيتسنى تحقيق وفورات اذا ما أنجزت أقسام الترجمة التحريرية في اللجنة الاقتصادية لافريقيا شيئا من أعمال الترجمة التحريرية .

٣٣ - السيد يوسف (الصومال) : أبدى دهشته لانه لم تذكر في الفقرة ٦ (أ) من الوثيقة A/C.5/35/25 سوى أربعة اجتماعات دون اقليمية . والواقع أنه يوجد في افريقيا ، خمس مناطق هي: شمال افريقيا ، وغرب افريقيا ، وشرق افريقيا ، وافريقيا الوسطى ، والجنوب الافريقي ؛ وان سالزبورى التى سيعقد فيها الاجتماع الخاص بشرق افريقيا ، هى في الواقع في الجنوب الافريقي ؛ ومن ثم ينبغي تنظيم اجتماع خامس في شرق افريقيا .

٣٤ - الرئيس : أشار الى أنه لم يطلب الى اللجنة الخامسة سوى البت في الآثار الادارية والمالية المترتبة على مشروع القرار الذى احالته اليها اللجنة الثانية ، اما فيما يتعلق بموضوع المسألة ، فيجدر التأكيد على أن اللجنة الثانية قد وافقت على مشروع القرار الذى اتخذه المجلس الاقتصادى والاجتماعي وان تنظيم الاجتماعات الاستشارية دون الاقليمية الاربعة المتوقعة كان ، على النحو المذكور في الفقرة ٦ من الوثيقة A/C.5/35/25 ، موضوع مشاورات ؛ ومن ثم فان اختيار سالزبورى للاجتماع دون الاقليمي الخاص بشرق افريقيا لا يمكن أن تعتبر خطأ ، ولا تستطيع اللجنة الخامسة أن تفتح من جديد الباب

(الرئيـــس)

لمناقشة قرار سبق أن اتخذه المجلس الاقتصادى والاجتماعي واللجنة الاقتصادية لافريقيا واللجنـــة الثانيـة .

٣٥ - السيد يوسف (الصومـــال) : قال انه مازال يعتقد بوقوع خطأ يجب تقويمه ؛ وأنه لا يعارض اعتماد البيان الخاص بالاثار الادارية والمالية المترتبة على مشروع القرار الوارد في الوثيقة A/35/3/Add.5 بـــل يـود أن يحاط علما بتحفظات وفده .

٣٦ - الرئيس : شكر ممثل الصومال على روح التعاون التي أبداها ، واقترح أن ترجو اللجنة مـن المقرر ابلاغ الجمعية العامة مباشرة انه سيلزم ، في حال اعتماد مشروع القرار الوارد في الوثيقـــة A/35/3/Add.5 ، رصد اعتماد اضافي قدره ٢٥٠٦٠٠ دولار تحت الباب ١٣ من الميزانية البرنامجية لفترة السنتين ١٩٨٠ - ١٩٨١ .

٣٧ - وقد تقرر ذلـك .

٣٨ - السيد بالامارشوك (اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية) : قال انه لو كانت التوصية قد طرحت للتصويت ، لصوت الوفد السوفياتي ضدها ، لانه يعارض رصد الاعتمادات الاضافية ذلـك انه ينبغي تمويل أى نفقات اضافية من الوفورات التي تتحقق في اطار بنود الانفاق الاخرى .

٣٩ - السيد فرايزر (المملكة المتحدة) : قال ان وفده يوافق على بيان النفقات المقدم مـــن الأمين العام والذى أوصت به اللجنة الاستشارية ، الا أنه يعارض الاذن برصد اعتمادات اضافيـــة ؛ وان من رأيه أنه ينبغي الافراج عن الموارد الاضافية عن طريق انهاء الانشطة التي فات اوانهـا أو التي تكون ذات فائدة حديه أو عديمة الجدوى ؛ وانه اذا ما نظر في الطلب في قراءة ثانية فان وفـــد المملكة المتحدة سيصوت معارضا رصد اعتمادات اضافية .

التقديرات المنقحة المترتبة على مقررات المجلس الاقتصادى والاجتماعي في دورتيه العاديتين الاولـــى والثانية ، ١٩٨٠ (الجزء الاول) (A/C.5/35/23 و Corr.1 ؛ و A/35/7/Add.5)

٤٠ - السيد مسيلي (رئيس اللجنة الاستشارية لشؤون الادارة والميزانية) : قال انه بالرغم مـن قيام الامين العام بتقدير تكاليف خدمة المؤتمرات على اساس التكلفة الكاملة ، فانه توجد ، فيما يبدو مبالغة في التقديرات في بضع حالات ؛ مثال ذلك ان الأمين العام يطلب في الصفحة ١ من المرفـق الثاني من الوثيقة A/C.5/35/23 ، مبلغ ١٣٥٤٨ دولارا لترجمة ثلاث صفحات الى ثلاث لغات لذلك فان اللجنة الاستشارية توصي بأن يوضح الأمين العام في الورقة الموحدة التى سيقدمها الى الـدورة الخامسة والثلاثين أن مبلغ الـ ٢ر٢ مليون دولار سيتم استيعابه .

٤١ - وذكر ، فيما يتعلق بالباب ١ (تقرير السياسات والتوجيه والتنسيق عموما) أن من رأى اللجنة الاستشارية انه ينبغي أن يكون بمقدور الامين العام تغطية المبلغ الذى يطلبه لتقديم المساعـــدة

(السيد مسيلي)

الانسانية والغوثية الى الشعب الكمبوتشي وقدره ٠٠٠ ١١ دولار من الاعتمادات التي تمت الموافقة عليها من قبل للباب ١ من الميزانية البرنامجية لفترة السنتين ١٩٨٠ - ١٩٨١ .

٤٢ - وانتقل الى الباب ٤ (أجهزة تقرير السياسة (الانشطة الاقتصادية والاجتماعية)) فقال ان الاذن برصد اعتماد اضافي قدره ٤٠٠ ١٤ دولار لتكاليف سفر الاعضاء الجدد في فريق الخبراء المخصص المعني بالتعاون الدولي في المسائل الضريبية في عام ١٩٨١ مازال أمرا سابقا لأوانه .

٤٣ - اما فيما يتعلق بالباب ٢٣ (حقوق الانسان) فقال ان اللجنة الاستشارية قد نظرت في التقديرات المقدمة من الأمين العام بموجب أحكام قرار الجمعية العامة ٣٤/٢٣١ بشأن المصروفات الطارئة والاستشارية لفترة السنتين ١٩٨٠ - ١٩٨١ .

٤٤ - وقال موجزا كلامه ان اللجنة الاستشارية توصي برصد اعتمادات اضافية قدرها ٦٠٠ ٥٧ دولار تحت الباب ٩ ، و ٢٠٠ ٢٢ دولار تحت الباب ٢٢ ، و ٦٠٠ ١٩٦ دولار تحت الباب ٢٣ و ٢٠٠ ٥٥ دولار تحت الباب ٢٨ ، و ٧٠٠ ٣٠ دولار تحت الباب ٣١ ، يقابلها مبلغ مماثل تحت باب الايرادات ١ .

٤٥ - السيد غريدو (الفلبين) : تساءل عما اذا كانت اللجنة الاستشارية مقتنعة بالتفسيرات التي قدمها ممثلو الأمين العام بشأن تقدير التكلفة الاجمالية اللازمة لانتاج وتوزيع ثلاث وثائق على النحو المذكور في الحاشية ٣ من تقرير اللجنة الاستشارية بأقل من قيمتها الحقيقية .

٤٦ - السيد مسيلي (رئيس اللجنة الاستشارية لشؤون الادارة والميزانية) : رد قائلا ان اللجنة الاستشارية لم تشر في تقريرها الى مايفيد برفض تلك التفسيرات .

٤٧ - الرئيس : قال انه بناء على طلب احد الوفود ، فان اللجنة لم تتخذ قرارا بشأن توصيات اللجنة الاستشارية حتى اليوم التالي ؛ كما سيطرح للتصويت على حدة ، بناء على طلب وفد آخر ، الاعتماد الاضافي المترتب على مقرر المجلس الاقتصادى والاجتماعي ١٩٨٠/١٢٩ .

تكاليف الدعم للوكالات (A/35/544)

٤٨ - السيد مسيلي (رئيس اللجنة الاستشارية لشؤون الادارة والميزانية) : قال ان مسألة تكاليف الدعم لبرامج التعاون التقني كانت قيد الدراسة لسنوات طويلة ، وانه طرحت في الآونة الأخيرة مقترحات وتوصيات عديدة لحل المشاكل الناشئة في هذا المجال . وان اللجنة الاستشارية تؤكد دائما على ان العلاقة بين الوكالات الممولة والوكالات المنفذة ينبغي أن تكون علاقة مشاركة ؛ وقد دلت الخبرة على انه مهما بلغ حجم الدراسة التي تجرى لقياس التكاليف فمن المستبعد أن تفضي الى وضع صيغة للسداد تحظى برضا كل الاطراف المعنية ؛ اذ سيكون هناك دائما من يعتقد ان المبالغ المسددة اليه ليست كافيه ؛ ومن يعتقد ان المبالغ المسددة زائدة عن الحد . ولهذا السبب ، خلصت اللجنة الاستشارية الى ان وضع صيغة لسداد تكاليف الدعم سينطوى دائما على

(السيد مسيلـــي)

حكم سياسي تتخذه الدول الأعضاء وعلى استعداد أمانات هيئات منظومة الامم المتحدة لقبول حـــل وسط . كذلك اعترفت اللجنة الاستشارية بالصلة بين الميزانيات المقررة العادية وبرامج التعاون التقني الممولة من موارد خارجة عن الميزانية . وأيا كان الامر فان الميزانيات العادية ستقدم دائما اعانـــات لانشطة التعاون التقني بالرغم من أن أحدا لن يعترض ، من حيث المبدأ ، على الحل الذى يحبـذه عدد من الدول ، ألا وهو تسديد تكاليف الدعم بالكامل . وينطوى تحديد ماهية التسديد الكامـــل على مشاكل تقنية وعملية عويصة لا يمكن أن تحل بمجرد توجيه دعوة الى السداد بالكامل .

٤٩ - وأضاف قائلا ان الامانة العامة للامم المتحدة قد اشتركت في المناقشات التى افضت الى قيام مجلس ادارة برنامج الامم المتحدة الانمائي باتخاذ المقرر ٤٤/٨٠ الذى أيده فيما بعد المجلـــس الاقتصادى والاجتماعي . ولو كانت الصيغة الجديدة التي أوصى بها مجلس الادارة مطبقة في عـــام ١٩٧٩ لحدث عجز في السداد بما يناهز مليوني دولار في أنشطة البرنامج التى أنجزت وقيمتها ٢٠٢ مليون دولار وقد حدد مجلس الادارة في مقرره على ألا يحدث أى تخفيض في الموارد المسددة شريطة ألا ينخفض مستوى انجاز البرنامج . وقد أبلغ ممثلو الأمين العام اللجنة الاستشارية أنه ستبذل كـــل الجهود لضمان عدم زيادة العبء على الميزانية العادية نتيجة للمقرر ٤٤/٨٠ : اذ ستستخدم الصيغة الجديدة أيضا كأساس لتحديد المبالغ التي ستسدد من الأنشطة التي تدعمها الأمم المتحدة وانمـــا تمول من مصادر خارجة عن الميزانية (برامج الصناديق الاستئمانية مثلا) .

٥٠ - وقال ان الجملة الأخيرة في الفقرة ٧ من تقرير اللجنة الاستشارية ينبغي أن يكون نصها على النحو التالي : "وفضلا عن ذلك ، يجدر بالملاحظة أن اللجان الاقليمية تعتبر من جانب برنامـــج الأمم المتحدة الانمائي وكالات منفذة منفصلة ويمكن اعتبارها أهلا للترتيبات الخاصة المتسمة بالمرونـــة والمشار اليها في الفقرة ٢ (ب) من مقرر مجلس الادارة ٤٤/٨٠ " .

٥١ - واسترسل قائلا ان مركز اللجان الاقليمية باعتبارها وكالات منفذة انما ينبع من رسالات متبادلة بين المدير والأمناء التنفيذيين ومن قرار الجمعية العامة ١٩٧/٣٢ الذى دعا الى اتخاذ التدابـير اللازمة لتمكين اللجان الاقليمية " من أن تعمل على وجه السرعة بوصفها وكالات منفذة " (المرفـــق ، الفقرة ٢٣) . ومن ثم كان من المعقول الاستدلال على أن اللجان الاقليمية تكون ، حيث تقل البرامج التي يمولها برنامج الامم المتحدة الانمائي عن ١٠ ملايين دولار ، أهلا للترتيبات المتسمة بالمرونـــة والمشار اليها في الفقرة ٢ (ب) من المقرر ٤٤/٨٠ . وبالطبع يتعين على مجلس الادارة النظـــر في الطلبات المقدمة للافادة من الترتيبات المتسمة بالمرونة والموافقة على تلك الطلبات .

٥٢ - وقال ، فيما يتعلق بالفقرة ٢ (ز) من المقرر ٤٤/٨٠ ، وهي الفقرة التي أبدت بشأنهـا اللجنة الاستشارية المعنية بالمسائل الادارية بعض التحفظات ، أن اللجنة الاستشارية لشؤون الادارة والميزانية ترى أن نوع المعلومات التي يطلبها مجلس الادارة سيكون ذا قيمة كبيرة بالنسبـــة للجنـــة الاستشارية لشؤون الادارة والميزانية وانه ينبغي ، لأغراض اللجنة الاستشارية لشؤون الادارة والميزانية ألا تقتصر تلك التقارير على المشاريع التي يمولها برنامج الأمم المتحدة الانمائي بل ينبغـــي أن تتضمن تحليلا لكل تكاليف الدعم .

(السيد مسيلي)

٥٣ - وأردف يقول ان اللجنة الاستشارية قد كررت الاعراب عن موقفها ازاء الآراء التي أبدتها اللجنة المالية التابعة لمنظمة الاغذية والزراعة ذلك الموقف والمبين في الفقرة ١٣ من التقرير ومفاده أن مدى الدعم المقدم من الميزانيات العادية لبرامج التعاون التقني هو مسألة تقررها الاجهزة التشريعية للوكالات المنفذة .

٥٤ - وقال ان اللجنة الاستشارية أوصت أن توافق الجمعية العامة بعد مراعاة هذه التحفظات على صيغة السداد الجديدة المنصوص عليها في مقرر مجلس ادارة برنامج الأمم المتحدة الانمائي ٨٠/٤٤.

٥٥ - السيد أوريبي (منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة) : قال ان اللجنة المالية ولجنة البرنامج التابعتين لمنظمة الاغذية والزراعة قد نظرتا في مقرر مجلس ادارة برنامج الامم المتحدة الانمائي وتوصلتا الى بعض الآراء بشأن هذه المسألة ؛ وان من شأن التخفيض المقترح لمعدل السداد من ١٤ الى ١٣ في المائة أن يؤدى الى انخفاض اجمالي المبلغ المسدد بنسبة ٧ في المائة أو نحو ٤ ملايين دولار في الفترة ١٩٨٢ - ١٩٨٣ ونحو ٣٥ مليون دولار في الفترة من ١٩٨٢ الى ١٩٩١ بالاسعار الثابته للدولار . وفضلا عن ذلك سيزداد الجزء الذى يتعين على الميزانية العادية أن تدعمه من مجموع تكاليف الدعم ، الأمر الذى سيستلزم اعتمادات اضافية في ميزانية فترة السنتين ١٩٨٢ - ١٩٨٣ وفي الميزانيات اللاحقة .

٥٦ - ومضى قائلا ان اللجنتين لا تستطيعا ، كمسألة مبدأ ، تأييد مقرر أصدرته هيئة خارجة عن منظمة الاغذية والزراعة يكون من شأنه فرض التزامات مالية اضافية من جانب واحد على الدول المنتمية الى منظمة الاغذية والزراعة . وفضلا عن ذلك ، فقد كان من رأيهما فيما يتعلق بالفقرة ٢ (ز) من مقرر مجلس ادارة برنامج الأمم المتحدة الانمائي ، أن المدير العام لمنظمة الاغذية والزراعة ينبغي أن يكون مسؤولا فقط امام الهيئة الحكومية الدولية المسؤولة عن ادارة منظمة الاغذية والزراعة . وأخيرا فانه يبدو أن مجلس ادارة برنامج الامم المتحدة الانمائي كان يحيي من جديد فكرة الاخذ بنظام تفصيلي لقياس التكاليف وهو النظام الذى رفض من قبل وذلك عندما طلب تقديم تقرير تفصيلي ، على أساس رجعي ، لا يقتصر على تناول الوظائف بل ويتناول عناصر تكاليف دعم الأنشطة التنفيذية .

٥٧ - السيد غرودسكي (اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية) : سأل عن مقدار النسبة الفعلية لتكاليف الدعم الى مجموع تكاليف البرامج التي نفذتها الامم المتحدة في السنوات ١٩٧٧ و١٩٧٨ و ١٩٧٩ وقال ان هذا الرقم يتسم بالأهمية في ضوء البيان الوارد في الفقرة ٨ من الوثيقة A/35/544 والقائل بأن كافة الجهود ستبذل لضمان عدم زيادة العبء على الميزانية العادية نتيجة للتغيرات في معدل سداد تكاليف الدعم للوكالات .

٥٨ - السيد روداس (مساعد الأمين العام للشئون المالية) : قال انه لا يستطيع تقديم اجابة دقيقة على السؤال الذى طرحه الممثل السوفياتي ؛ وأن الامم المتحدة ومختلف الوكالات الأخرى

(السيد روداس)

الداخلة في المنظومة لا تفتأ تحاول ، منذ سنوات طويلة ، تحديد كمية الدعم المقدم لبرامج التعاون التقني ففي سنة ١٩٧٣ ، (وهي آخر سنة أجرى فيها الحساب) قدّر نصيب الأمم المتحدة في تكلفة برامج التعاون التقني بنسبة ٥ر٢٢ في المائة . وفي تلك السنة تقرر ، بموجب اتفاق عقد بين الامم المتحدة والوكالات المعنية الأخرى ، التوقف عن اجراء تلك الحسابات بسبب تكلفتها الباهظة الا أن الامم المتحدة أبلغت مجلس ادارة برنامج الامم المتحدة الانمائي ، اثناء المشاورات والتحليلات التي سبقت اعتماد المجلس لمشروع المقرر ٤٤/٨٠ ، أن المؤشرات العامة توحي بأنه لم يطرأ تغيير كبير منذ عام ١٩٧٣ على الرقم البالغ ٥ر٢٢ في المائة . ومن ثم فانه يمكن اعتباره فرضية عمل مفيده .

٥٩ - وأردف يقول أن الفقرات ٥ الى ٩ من الوثيقة A/35/544 تصف وصفا صادقا المبادلات التي جرت بين اللجنة الاستشارية وممثلي الامين العام . وكما يتبين من الفقرة ٨ من الوثيقة ، فان كافة الجهود ستبذل حقا لضمان عدم زيادة العبء على الميزانية العادية نتيجة للتغيرات في معدل سداد تكاليف الدعم للوكالات ؛ الا أنه يتعين التأكيد على أن الامانة العامة لا تستطيع ، في هذه المرحلة ، أن تتعهد تعهدا قاطعا بأن تلك الجهود ستكلل بالنجاح ، فادارة الشؤون المالية تعتزم بالتعاون مع ادارة التعاون التقني لاغراض التنمية ، التماس مساعدة دائرة التنظيم الاداري في اجراء دراسة متعمقة خلال النصف الاول من عام ١٩٨١ بشأن التدابير اللازمة لبلوغ هذا الهدف .

٦٠ - السيد غرودسكي (اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية) : قال انه لما كان لا يوجد لدى الأمانة العامة أرقام دقيقة عن مستوى تكاليف الدعم التي تحملتها الأمم المتحدة في السنوات ١٩٧٧ و ١٩٧٨ و ١٩٧٩ بصدد برامج برنامج الأمم المتحدة الانمائي ، فانه لابد من النظر بعين الشك والريبة الى البيانات التي ادلى بها ممثلو الأمين العام على النحو المبين في الفقرة ٨ من تقرير اللجنة الاستشارية ؛ وان موقف وفده المبدئي بشأن هذه المسألة معروف تماما ؛ وانه ينبغي للميزانية العادية للأمم المتحدة أن تغطي النفقات الادارية دون سواها . وبناء عليه ينبغي أن تسدد للأمم المتحدة بالكامل نفقات الخدمات التي توفرها في سبيل تنفيذ برامج برنامج الأمم المتحدة الانمائي .

٦١ - وذكر أن معدل سداد تكاليف الدعم يبلغ حاليا ، وفقا لما تم الاتفاق عليه ، ١٤ في المائة - أي أقل من ثلثي آخر رقم متوفر عن التكاليف الفعلية (وهو ٥ر٢٢ في المائة) . ورغم ذلك ، فان المعدل سيخفض الآن مرة أخرى ، مما سيفرض بذلك عبئا اضافيا لا مبرر له على الدول الأعضاء في الامم المتحدة . وقال ان وفده لا يمكن أن يؤيد هذا الاقتراح بأي حال من الأحوال .

٦٢ - السيد سادلر (الولايات المتحدة الأمريكية) : أشار الى أن هذا الموضوع نوقش مرارا وتكرارا في السنوات السابقة ، اذ كرّست موارد كبيرة للبحث عن حل مثالي ، ربما لا يتسنى التوصل اليه ، ذلك أنه يتعين أن يحوز ، في آن واحد ، رضا الدول الأعضاء وبرنامج الأمم المتحدة الانمائي والوكالات المنفذة . ونظرا لمناقشة المسألة مناقشة دقيقة من قبل فريق عامل حكومي دولي قدم اقتراحا

(السيد سادلر، الولايات المتحدة الامريكية)

قبله مجلس ادارة برنامج الأمم المتحدة الانمائي وأيده المجلس الاقتصادى والاجتماعي وذلك بالاضافة الى توصية اللجنة الاستشارية الواردة في الفقرة ١٥ من تقريرها بالموافقة على صيغة السداد المقترحة فانه ينبغي أن تشرع اللجنة الخامسة ، دون ابطاء ، في اتخاذ مقرر بشأن هذه المسألة ولديها البيانات الكافية للقيام بذلك . وذكر أن وفده يؤيد تقرير اللجنة الاستشارية ، بما في ذلك التوصية بأن توافق الجمعية على مقرر مجلس ادارة برنامج الأمم المتحدة الانمائي ٨٠/٤٤ ، الذى يرد في مرفق ذلك التقرير .

٦٣ - السيد غريدو (الفلبين) : قال انه ازاء عدم وجود جهاز لتقييم التكاليف فسيؤيد مقرر مجلس ادارة برنامج الامم المتحدة الانمائي ٨٠/٤٤ ، وأنه يود ، مع ذلك ، أن يعرف ماهى الوكالات التى ستمنح الترتيبات المتسمة بالمرونة بموجب الفقرة ٢ (ب) من هذا المقرر . كذلك تساءل عما اذا كانت الوكالات تبين عند اعداد ميزانياتها معدل الـ ١٤ في المائة أو معدلا تفضيليا وعما اذا كانت الاعتمادات الآتية من الميزانية العادية للامم المتحدة تستخدم ، في حالة المشاريع الممولة من خارج الميزانية ، عندما لا يكون بالمستطاع تسديد تكاليف الدعم بالكامل من تلك الأموال .

رفعت الجلسة الساعة ١٣/٠٠